مجلس حقوق الإنسان - الجلسة السابعة والعشرون.

مداخلة شفهية - الحوار التفاعلي حول التقرير الصادر عن لجنة تقصى الحقائق حول سوريا.

١٦ سبتمبر ٢٠١٤

قدمها: بسام الأحمد

شكرًا سيدى الرئيس

إنّ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان وشركاؤهم السوريين يشيدون بتقرير لجنة تقصي الحقائق حول سوريا، وبالجهود الكبيرة المقدمة من قِبل اللجنة؛ لكشف الانتهاكات الصارخة والجرائم الدولية المرتكبة في سوريا.

ولكننا نشعر بالفزع من حقيقة أن الحكومة السورية وأطراف النزاع الأخرى قد فشلوا فعليًا في الاستجابة لالتزاماتهم في ظل القانون الإنساني الدولي، مما أسفر عن دمار شامل ومأساة عميقة.

فالقصف العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان المدنيين مثل حلب ودرعا وريف دمشق سبّب حركة نزوح كبيرة للسكان. حيث أن نصف سكان سوريا تأثروا بالنزاع الذي نتج عنه مقتل أكثر من ١٩١,٠٠٠ شخص وأكثر من ٣ ملايين لاجئ وعلى الأقل ٦,٥ مليون من النازحين داخليًا.

تثني منظماتنا على عمل ناشطي حقوق الإنسان الذين يبذلون جهودًا كبيرة في توثيق الجرائم الدولية، الأمر الذي يمهد الطريق لمحاسبة المجرمين في سياق استمرار الحكومة السورية إعاقة دخول لجنة التحقيق لأراضها.

إذ تعتمد المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة على العمل اليومي الذي تقوم به مجموعات حقوق الإنسان السورية. وعلى المجلس أن يدرك الثمن الذي يدفعه هؤلاء الشجعان بسبب التزامهم بمعايير حقوق الإنسان.

إن المدافعين عن حقوق الإنسان تتمّ محاكمتهم في ظروف لا تراعي أبسط مبادئ المحاكمة العادلة، كما حدث مع الصحفي البارز مازن درويش وزملائه في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. وما يزال آلاف النشطاء السلميين قيد الاعتقال التعسفي على أيدي الحكومة السورية، يتعرضون للتعذيب بشكل روتيني مما أسفر عن وفاة الآلاف. وكذا يتعرض نشطاء حقوق الإنسان بشكل متزايد لهديدات ومخاطر من جهات غير حكومية متطرفة، تُحكِم سيطرها "بطريقة إجرامية" على المنطقة.

مضت أكثر من ٩ أشهر ولا تزال المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان البارزة ورئيسة مركز توثيق الانتهاكات في سوريا رزان زبتونة، مخطوفة مع ثلاثة من زملائها على يد مجموعات معارضة مسلّحة.

ففي الوقت الذي يتابع المجتمع الدولي الجرائم المربعة التي ترتكها المجموعة المتطرفة (داعش)، يتوجب عليه عدم تجاهل الانتهاكات المستمرة التي ترتكها الحكومة السورية بحق المدنيين والنشطاء السلميين.

سيدى الرئيس

لقد فقد السوريون الثقة بقدرة آليات عمل مجلس حقوق الإنسان على معالجة مشكلة الحصانة والإفلات من العقاب المتأصلة في بلدهم. لذلك نكرر مطالبتنا للمجلس بتحمل مسئولياته في الدفاع عن مصالح الضحايا، من خلال مناشدة مجلس الأمن –بوضوح وقوة– بإحالة الملف السوري للمحكمة الجنائية الدولية.

شكرًا سيدي الرئيس